كلمة دولة ليبيا

أمام

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في دورته السابعة والستين لعام 2023

فيينا

2023/9/29-25

يلقيها سعادة السفير

د. أسامة عبدالجليل عبدالهادي

السيدة الرئيس،،،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والستين للمؤتمر العام، ونتمنى لكم التوفيق على إدارة أعمال هذا المؤتمر، كما نشكر سلفكم سعادة السفيراليساندرو كورتيزي رئيس المؤتمر العام للدورة العادية السادسة والستين على جهوده التي بذلها في إدارة أعمال الدورة الماضية. والشكر موصول ايضا الى السيد رافائيل ماريانو غروسي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهوده ومساعيه كافة لإدارة أعمال الوكالة. ونهنئه ايضا بمناسبة اعادة انتخابه لولاية ثانية ، متمنين له كل التوفيق.

السيدة الرئيس،،،

السيدات والسادة الحضور،،،

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا التعازي الصادقة والمواساة الخالصة في ضحايا الإعصار "دانيال" الذي ضرب مدينة الياسمين "درنة"، ونخصّ بالشكر لكل من قدم يد العون لنا في هذا المصاب الجلل.

يدرك الجميع أن حجم الكارثة عظيم ، وأنها تفوق إمكانيات وقدرات أي دولة تتعرض للكوارث الطبيعية، وأن بلادي ليس لديها القدرة للتعاطي مع مثل هذه الكوارث رغم الجهود المبذولة من السلطات المعنية وتضامن الليبيين مع بعضهم في مواجهة هذه الكارثة. وبهذا نناشد مجددا الدول كافة تقديم المساعدة اللازمة لا سيما في التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في مثل هذه الكوارث.

السيدة الرئيس،،،

إن ما يشهده كوكبنا من ضحايا ومفقودين بالآلاف في أنحاء شتى من العالم بسبب الكوارث الطبيعية متمثلة في موجة من الأحداث المناخية القاسية بدءاً بالفيضانات المدمرة مروراً بحرائق الغابات الواسعة، وانتهاءً بالعواصف المدارية غير المسبوقة، فضلاً عن الزلازل والهزات الأرضية وما تخلّفه من تبعات على البشرية، إضافة إلى Covid والأوبئة الأخرى وضحاياه، الأمر الذي اصبح يتطلب منا جميعاً إعادة التفكير مجدداُ بشكل عام والوكالة بشكل خاص، حيث أصبح دورها في هذه الظروف محورياُ أكثر من ذي قبل للبحث وإيجاد الحلول العاجلة وتقديم المساعدة في مثل هذه الأزمات التي يمر بها العالم، وعلى هذا الأساس تعتبر بلادي الوكالة شريكاً رئيسياً في مجال التعاون الفني وبناء القدرات.

السيدة الرئيس،،،

إستنادا إلى ما سبق ذكره ، تدعم بلادي مبادرات المدير العام للوكالة السيد غروسي، على سبيل المثال لا الحصر ، شُعاع الأمل المعنية بمعالجة أمراض السرطان والتي تؤيدها بلادي، وكذلك زودياك ZODIAC المعنية بإنشاء إطار عالمي متكامل حول الكشف المبكر عن الأمراض الحيوانية المنشأ ومكافحتها ، وكذلك مبادرته NUTEC Plastic التي تهدف للاستفادة من التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مكافحة التلوث عن طريق البلاستك بما يعزّز المحافظة على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تحث بلادي المدير العام والوكالة إلى بذل المزيد من الجهود الرامية لتقديم المبادرات التي يمكن من شأنها أن تحقق الرفاه والاستقرار للشعوب في إطار أهداف التنمية المستدامة.

السيدة الرئيس،،،

فيما يتعلق بمساهمات ليبيا في الوكالة فقد ساهمت بلادي في تسوية حوالي 90% من الديون المتراكمة على الدولة الليبية لصالح الوكالة منذ سنة 2011، كما أنها تسعى الى تطوير مساهمتها في صندوق التعاون الدولي للسنوات

المقبلة حتى يتسنى لها الاستفادة من التقنية والمعدات المتطورة وفرص التعليم والتدريب المتقدمة لمختلف المجالات وعلى رأسها قطاع الصحة والأمن والسلامة والغذاء والبيئة.

أما على الصعيد الوطني فقد أعدت بلادي مستند (إطار البرنامج الوطني ما يعرف اختصارا ب CPF) للدورة القادمة لمشاريع التعاون التقني بين ليبيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما سيغطي الفترة 2024-2029. وتم إرسال نسخة من هذا المستند للوكالة لغرض الاطلاع والتعديل، وعندما يتم الاتفاق على صيغة معدلة سيتم توقيع هذا المستند قبل نهاية السنة الحالية.

خلال الدورة الحالية لمشاريع التعاون التقني بين ليبيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تغطي الفترة (2018-2023) تحصلت ليبيا على عدد (9) تسعة مشاريع تعاون تقني وطنية او ما يُعرف اختصارا ب (LIB) تقدمت بطلبها مؤسسة الطاقة الذرية بالتنسيق مع الجهات المختلفة داخل الدولة الليبية (كالمستشفيات والمراكز الصحية، وهيئة شؤون المياه، والبيئة والجامعات والمراكز البحثية وغيرها). ومن خلال هذه المشاريع تحصلت الجهات المستفيدة في ليبيا على تدريب متقدم ومعدات وأجهزة متطورة في مجالات: علاج الأورام السرطانية، واستخدام الأشعة في الكشف والعلاج للأمراض

المختلفة، ومقاومة الآفات الزراعية ، والقياسات الإشعاعية البيئية، وإزالة التلوث الإشعاعي، والإدارة الصحيحة للنفايات المشعة، والاستعداد والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، وقياس الجرعات الإشعاعية للعاملين في مجال الإشعاع ، والرقابة الإشعاعية، والأمن والسلامة النووية والإشعاعية.

كما شاركت ليبيا في نفس الفترة (2018-2023) في عدد (6) مشاريع تعاون تقني متعددة الأقاليم وهي ما يعرف اختصارا ب (INT)، وعدد (24) مشروع تعاون تقني اقليمي (مشاريع تشارك فيها دول القارة الافريقية فقط) تحت اتفاقية الأفرا (الاتفاق التعاوني الاقليمي الافريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين). غطت هذه المشاريع عدة مجالات أهمها: تقوية البنية التحتية للدولة في مجال الوقاية الإشعاعية للمرضى، تطوير القوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة بالاستخدامات السلمية للعلوم والتقنيات النووية والإشعاعية، تقوية البيئة التحتية للاستعداد والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، تطوير النظام الوطني للتعليم والتدريب، تطوير النظام الوطني للوقاية الإشعاعية ، تطوير النظام الوطني لإدارة النفايات المشعة، زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام التقنيات النووية والإشعاعية، تطوير المعامل الخاصة بالكشف عن الأمراض ذات الأصل الحيواني التي تدخل من

الحدود، التخطيط لاستخدام الطاقة النووية كمصدر للكهرباء، استكشاف وتعدين اليورانيوم، الكشف عن الأورام السرطانية وعلاجها، وتقوية النظام الوطني لحماية البيئة من التلوث الإشعاعي.

كما تم في نفس الفترة الحصول على تغطية مالية لدراسة ماجستير الفيزياء الطبية، وماجستير العلاج الإشعاعي، ودورات تدريب متقدم مدتها سنة لعدد من العاملين في مجال علاج الأورام السرطانية بالإشعاع في وزارة الصحة لأكثر من 10 أشخاص .

السيدة الرئيس،،

فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي تؤكد بلادي مجددا التزامها التام بما ورد في الوثائق الختامية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة 1968 ومؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة سنة 2000 و2010، كما أن ليبيا تعتبر من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT، ووضعت المواد النووية التي بحوزتها والتي تُستخدم في المجال السلمي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيعها على اتفاقية الضمانات الشاملة CSA والبروتوكول الإضافي AP وذلك لضمان استعمال هذه المواد

في المجال السلمي فقط، فضلاً عن أن بلادي تخلت طواعية منذ سنة 2003 عن المعدات والأجهزة والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإيجاد آلية قابلة للتحقق وفق إطار زمني معيّن لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل. كما نهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدفعا في اتجاه جعل منطقة الشرق الأوسط والعالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل حفاظاً على السلم والأمن الدوليين وانسجاماً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها في الخصوص.

السيدة الرئيس،،،

فيما يتعلق بنظام الضمانات تؤكد بلادي مجدداً بأن نظام الضمانات في الوكالة يشكل الإطار القانوني الأمثل الذي يكفل الامتثال التام لالتزامات عدم الانتشار ووسيلة فعالة وذات مصداقية لضمان مطابقة المرافق والأنشطة النووية بشكل كامل مع بنود معاهدة عدم الانتشار.

السيدة الرئيس،،،

بالرغم من قرب انتهاء عضوية بلادي في مجلس المحافظين إلا أنها تظل ملتزمة مع المجلس والوكالة فيما يتعلق بنظام الضمانات وأحكام الاتفاقيات التي

تهدف الى تعزيز الأمان والأمن النوويين كما تتطلع الى المزيد من التعاون مع المجلس والوكالة في الخصوص.

السيدة الرئيس،،،

وفي الختام تبدي بلادي استعدادها للتعاون معكم من أجل إنجاح أعمال هذا المؤتمر ، وتؤيد كل المبادرات والجهود التي تبذلها الوكالة ومديرها العام، كما تؤكد مجدداً على أهمية إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة، لا سيّما القرار 1995 حفاظاً على أرواح البشر والحق في الحياة والرفاه وكذلك حفاظاً على السلم والأمن الدوليين.

شكرا السيدة الرئيس.